

Distr.  
GENERAL

A/51/119  
S/1996/305  
19 April 1996

ARABIC  
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

البنود ٣٣ و ٣٥ و ٥٣ و ٥٦ من القائمة الأولية\*  
الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين  
العام من الممثل الدائم لعُمان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طياً البلاغ الصحفي الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثامنة والخمسين المعقودة بالرياض يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس ١٩٩٦ برئاسة معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عُمان.

وسأغدو ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٣ و ٣٥ و ٥٣ و ٥٦ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سالم بن محمد الخصيبي

السفير

الممثل الدائم

المرفق

بيان صحفي مؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٦ صادر عن  
المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج

عقد المجلس الوزاري دورته الثامنة والخمسين يومي السبت والأحد ٢٧ - ٢٨ شوال ١٤١٦هـ الموافق ١٦ - ١٧ آذار/مارس ١٩٩٦م بمقر الأمانة العامة بمدينة الرياض برئاسة معالي يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عُمان وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

- سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة
- معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية دولة البحرين
- صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية
- معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر
- معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت

ويسر المجلس الوزاري أن يعبر عن عميق غبطته وسروره أن منَّ الله الشفاء على خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية متضرعا إلى الله العلي القدير أن يديم عليه الصحة والعافية وأن تنعم المملكة العربية السعودية في عهده الميمون بمزيد من الرخاء والازدهار.

عبر المجلس الوزاري عن تقديره للجهود المخلصة التي بذلتها سلطنة عمان في وضع القواعد بشأن إجراءات تعيين أمين عام لمجلس التعاون في أعقاب الدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى والتي عقدت في مسقط، حيث وافقت الدول الأعضاء على مقترح سلطنة عمان بتعيين الأمين العام بالتناوب وطبقا لقاعدة الترتيب الهجائي لأسماء الدول، على أن يضمن ذلك في النظام الأساسي للمجلس.

وبحث المجلس الوزاري مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، ولاحظ بكل أسف عدم استكمال العراق جوانب أساسية في التزاماته الدولية بموجب تلك القرارات والسلوك المثير للشك والريبة للنظام العراقي فيما يتعلق بإزالة أسلحة الدمار الشامل، حيث لا زال النظام العراقي يواصل إنتاج أسلحة جرثومية ذات طبيعة وبائية من شأنها أن تلحق أضرارا فادحة بالعراق ذاته وبالمنطقة، بالإضافة إلى إنتاج الأسلحة الكيماوية والإشعاعية، ويؤكد المجلس في هذا الصدد أهمية دعم جهود لجنة الأمم المتحدة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل، ويدعو دول العالم إلى دعم تلك الجهود ماديا

وسياسيا لضمان استمرار أعمال اللجنة. وفي هذا السياق عبر المجلس الوزاري عن قلقه لمحاولات النظام العراقي استغلال بعض المنافذ الحدودية من أجل تهريب بعض المواد لتطوير أسلحته العدوانية، وكذلك عرقلته لمهام فرق التفتيش الدولية مما يعتبر انتهاكا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، مما يؤكد عدم استجابة النظام العراقي لكل النداءات الموجهة إليه بضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بعدوانه.

والمجلس الوزاري إذ يشعر بالأسف لما يعاينه الشعب العراقي الشقيق من تدهور في الأحوال المعيشية والصحية، ليحمل النظام العراقي المسؤولية التامة نتيجة هذه السياسة الخاطئة التي ينتهجها طوال هذه المدة. ويدعو إلى ضرورة تنفيذ العراق القرار ٩٨٦ للاستفادة من بنوده الهادفة إلى معالجة الاحتياجات الإنسانية لهذا الشعب وتخفيف معاناته القاسية.

وفي هذا الصدد يطالب المجلس المجتمع الدولي بمواصلة الضغوط على الحكومة العراقية حتى يستكمل العراق تنفيذ بنود القرار ٦٨٧ وقرارات الشرعية الدولية الأخرى ذات الصلة، وخاصة ما يتعلق منها بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ومواطني الدول الأخرى الذين طالت معاناتهم من جراء انتهاك سافر للقرار ٦٨٧ واتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة، وأن يتمتع العراق عن أي عمل عدواني أو استفزازي امتثالا للقرار ٩٤٩، ويلتزم بألية التعويضات ويعيد كافة الممتلكات، ويثبت العراق للمجتمع الدولي من خلال سياساته وممارساته نواياه السلمية.

ويؤكد المجلس، مجدداً، على رفضه التام لأية سياسات ترمي إلى المساس بسلامة العراق الإقليمية. معبرا عن حرصه التام على وحدة أراضي العراق وسيادته.

وتدارس المجلس الوزاري مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقضية احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولاحظ استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث، منها إنشاء مطار وافتتاحه في جزيرة أبو موسى في العاشر من هذا الشهر مما يشكل خطوة استفزازية غير مبررة. وكرر المجلس أسفه البالغ لعدم استجابة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل هذه القضية حلا سلميا. كما عبر المجلس عن قلقه من مواصلة الحكومة الإيرانية اتخاذ إجراءات تهدف إلى تكريس وتثبيت احتلالها للجزر الثلاث بما يمثل انتهاكا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة ويتنافى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق المؤتمر الإسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

ويؤكد المجلس الوزاري مجدداً موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الإمارات العربية المتحدة ويجدد تأييده المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة

سيادتها على الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى. ويدعو إيران إلى القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

بحث المجلس الوزاري تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط. وانطلاقاً من مواقف دول المجلس الثابتة والداعمة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، وصولاً إلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، أعرب المجلس عن تقديره الكبير للجهود الدولية المبذولة في سبيل ذلك، وخاصة ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في دفع الأطراف المعنية لتحقيق التقدم المطلوب على المسارات الثنائية.

وإذ يعرب المجلس عن ارتياحه لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية واستكمال الجيش الإسرائيلي إعادة انتشاره من معظم مدن وقرى الضفة الغربية، تنفيذاً للمرحلة الثانية من اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني، فإنه يدعو إسرائيل إلى فك الحصار المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة وتنفيذ روح ونص الاتفاقات الثنائية مع الجانب الفلسطيني والكف عن أية ممارسات تتنافى وتوجهات السلام في المنطقة، والبدء في مفاوضات المرحلة النهائية، على أساس تحقيق الانسحاب الإسرائيلي التام من باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف وبما يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة كل حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

كما يعبر المجلس عن أمله في مضاعفة الجهود وخاصة تلك التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية في تذليل العقبات التي تعترض طريق مفاوضات المسار السوري الإسرائيلي، مؤكداً دعمه التام للموقف السوري القاضي بتحقيق انسحاب إسرائيل من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الحدود التي كانت قائمة في الرابع من حزيران (يونيه) ١٩٦٧م. كما يعرب المجلس عن أمله في تحقيق تقدم على المسار اللبناني الإسرائيلي يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

وحول مؤتمر شرم الشيخ الدولي لصانعي السلام، عبر المجلس عن تقديره العميق للجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية وعلى رأسها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك في إنجاح المؤتمر مؤكداً على أهمية النتائج الإيجابية التي أسفر عنها المؤتمر وجدد دعمه التام لها، مناشداً كافة الدول المحبة للسلام إلى التعاون البناء في سبيل وضع وتنفيذ إجراءات فعالة وعملية تساعد على دعم وتعزيز مسيرة السلام في الشرق الأوسط والمحافظة على منجزاتها ومكتسباتها وتطوير أية محاولات تهدف إلى تقويضها أو النيل من أمن واستقرار المنطقة ومستقبل تنميتها الاقتصادية.

ودعا المجلس راعيي مؤتمر السلام إلى عقد اجتماع مستأنف لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. بهدف تقييم نتائج المسيرة السلمية والسعي إلى اعطائها دفعة قوية من شأنها تسهيل وصول هذه المسيرة إلى غاياتها المرجوة.

إن المجلس الوزاري إذ يؤكد حقيقة أن التطرف والعنف والإرهاب، ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بعينها، فإنه يجدد نبذه واستنكاره لهذه الظواهر ورفضه القاطع لكافة أشكال العنف والإرهاب، وخاصة تلك التي تضر بالأمن والاستقرار في المنطقة، أو تلك التي تؤدي إلى تعطل مسيرة السلام في الشرق الأوسط، ويدعو المجتمع الدولي إلى تنسيق جهوده لوقف أعمال العنف والإرهاب، وضمان مثول مرتكبي هذه الأعمال أمام العدالة، والحيلولة دون استغلال العناصر المتطرفة والإرهابية لأراضي أي دولة لأغراض الحصول على التمويل أو التزود بالسلاح أو إتاحة الفرصة، لمثل هذه العناصر، في وسائل الإعلام للتحريض على أعمال العنف والإرهاب.

وإذ يستذكر المجلس قرارات المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة التي عقدت في مسقط حول ضوابط العمل الإعلامي الخارجي وميثاق الشرف الإعلامي، يؤكد مجددا أهمية التعاون فيما بين دول المجلس لمواجهة الحملات الإعلامية المغرضة الموجهة ضد أي من دول المجلس واتخاذ مواقف موحدة إزاءها مع التصدي للأجهزة الإعلامية والصحف التي تسيء إلى دول المجلس والامتناع عن أي شكل من أشكال الدعم لها وعدم الاقتباس منها أو ترويجه.

واستعرض المجلس الوزاري مستجدات الأوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك وأشاد بالخطوات التي اتخذت لتنفيذ اتفاقية "دايتون" لإحلال السلام وتأكيد سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها.

وسجل المجلس بارتياح بالغ ما أظهره مواطنو دول المجلس من تجاوب سخي في إطار تضامنهم مع شعب البوسنة والهرسك استجابة لمبادرات خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية وحضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لتنظيم حملات لجمع التبرعات لصالح شعب البوسنة في مسيرة إعادة البناء والإعمار.

كما استعرض المجلس الوزاري التطورات في النزاع بين جمهورية اليمن وإريتريا حول جزيرة حنيش. وأكد على ضرورة احتواء الأزمة بين البلدين والعمل على حلها سلميا بما يخدم الحقوق ويحفظ الأمن ويمنع تصاعد النزاع ودعما للعلاقات التاريخية بين جمهورية اليمن وإريتريا. كما أكد المجلس على أن أمن البحر الأحمر وضمان حرية وسلامة الملاحة فيه مسألة على درجة كبيرة من الأهمية لكافة دول المنطقة.

ويؤمن المجلس جهود الوساطة المبذولة من أجل تحقيق الاتفاق الفعلي بين جمهورية اليمن وإريتريا على مبدأ التسوية السلمية للأزمة وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وفي المجال الاقتصادي ناقش المجلس موضوع التعرف الجمركية تجاه العالم الخارجي واستذكر قرار المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة التي عقدت في مسقط ٤ - ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥م وأكد على عقد الاجتماع المشترك بين المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي الاقتصادي خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦م لإيجاد حل ينسجم مع ما ورد بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الأعلى وتتوفر فيه المرونة الكافية للحصول على الإجماع المطلوب.

كما أقر المجلس اللائحة التنفيذية لنظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون ووافق على الرسوم المنصوص عليها في نظام براءات الاختراع وفوض مجلس إدارة مكتب براءات الاختراع بتعديل جدول تلك الرسوم كلما دعت الحاجة لذلك.

وفي مجال المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي تداول المجلس حول الاجتماع الوزاري المشترك الذي سيعقد في لكسمبرغ في نيسان/أبريل القادم، كما استمع إلى شرح مفصل من المنسق العام للمفاوضات وأكد على أهمية إعطاء موضوع الاستثمار والتبادل التجاري بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي أهمية أكبر وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للإدلاء برأيه حول هذين الموضوعين.

أخذ المجلس علما بالاجتماعات التي تمت مؤخرا في بروكسل على مستوى الخبراء بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي وهي الاجتماعات الخاصة بالحوار السياسي، والإعلامي، واللقاءات التي تمت لبعض رجال الأعمال بالمفوضية الأوروبية وما تم عرضه عليهم من فرص والاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى المفوضية، كما استعرض المجلس استراتيجية وآليات الحوار التي سبق أن تمت مناقشتها في مسقط يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥م مع كل من لجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي وزود الفريق التفاوضي بتوجيهاته حيالها.

وعبر المجلس عن ارتياحه للنجاح الذي حققه المؤتمر الثاني لرجال الأعمال الصناعيين بدول المجلس ونظرائهم الأمريكيين في المنامة من ١٠ - ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦م، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء بدولة البحرين الشقيقة، مؤكدا أهمية وجدوى مثل هذه المؤتمرات في تحقيق المصالح المشتركة لدول المجلس وشركائها في المجموعات الاقتصادية الدولية.

كما اطلع المجلس على عدد من محاضر اللجان الوزارية في المجال التجاري والصناعي والمواصفات والمقاييس وأخذ علما بها.

وقد عبر المجلس الوزاري عن بالغ تقديره وعميق شكره للجهود الكبيرة والمخلصة التي بذلها معالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، والتي شهدت إنجازات كبيرة في مسيرة التعاون والتكامل بين دول المجلس على كافة الصعد والمستويات. مشيدا في الوقت ذاته بالإسهامات الكبيرة لمعاليه في دفع مسيرة العمل المشترك بدبلوماسية هادئة وحنكة سياسية متميزة واقتدار كبير مما كان له أطيّب الأثر على مسيرة التعاون المباركة.

وتمنى المجلس لمعالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي التوفيق والنجاح في مهامه المستقبلية.

وأعرب المجلس الوزاري عن خالص تمنياته لمعالي الشيخ جميل ابراهيم الحجيلان الأمين العام "المعين" لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالتوفيق والسداد في أداء المهام الموكلة إليه والإسهام بخبرته وتمرسه في دعم مسيرة المجلس المباركة.

— — — — —